المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز
والا كان تاسيسا ثم ايده بكلام الشيخ عبد القاهر
وقوله والاقصو من قبيل دفع توهم الخ ويجاب عنه بان كونه
مجازا مختلف فيه فان بعضهم جعله حقيقة ويسميه حقيقة
قاصرة فلعل الخصم منهم انتهى **قوله** الا انك لم تعتد بهم اي
اطلقت القوم واردت بهم من عدا ذلك البعض كانهم لم القوم
فالتاكيد يدفع توهم عدم الشمول في لفظه القوم **قوله** او انك
جعلت الخ قال السيد وفي هذا الوجه لا يكون توهم عدم الشمول في
لفظ القوم اذ علم انما اريد به الكل لكن توهم ان الفعل المنسوب الى الكل
لم يصدر منهم بل من بعضهم وانما نسب الى الكل لما ذكرنا فالظاهر
ان في الكلام حينئذ مجازا اسناديا وفي كون التاكيد بكل واخواته
دفعا لتوهم هذا المجاز بحث فانك اذا قلت جاءني القوم كلهم
يفهم منه الاحاطة والشمول في احاد القوم قطعا ولا يلزم من ذلك
احاطة النسبة وشمولها لتلك الاحاد الا ترى ان قولك كل القوم فعلوا
كذا لا يفيد شمول الاحاد ومع ذلك يحتمل ان تكون الفعل المنسوب
الى جميع الاحاد صادرا عن بعضهم **قوله** والمؤمن الواو للقسم
تامل **قوله** العائذات جمع العائذة من العوذ وهو الالتجا
قوله العائذات اي التي هي معمول المؤمن **قوله** عطف بيان للكلمة
حي به للمدح الخ في هذا اشكال اعتبارهم في تعريف عطف البيان
الايضاح الا ان يقال انه غالبي **قوله** فلزيادة التقرير كونه لذ لك
لا ينافي انه المقصود بالنسبة لان المعنى انه انما اورد ليحصل
بواسطة ايراده كذلك زيادة التقرير حيث يذكر بعد ذكر شيء
سابق فيحصل عند ذلك التقرير ثم قوله لزيادة التقرير ان جعلنا
الاضافة بيانية فظاهر او من اضافة المصدر لمعموله فالمعنى
لتزيد التقرير على شيء وهو المقصود بالذات وهو النسبة الى البدل

وحاصله

وحاصله ليحصل اسرار ابدا على النسبة المقصودة لان المعنى
يزيد في التقرير بان يحصل تقريره بغيره ثم يحصل بنفسه فيزيد
التقرير **قوله** ومع هذا فلا يخلو عن نكتة اذ ذكر الزيادة يشعر
بانه ليس المقصود من اصل الكلام وان لم يصفه بالزيادة وان كان
هو المقصود للنفي لكونه زايدا **قوله** وهي الاتيان الخ اي وهذا انما يحصل
من وصفه بالزيادة وقوله الا ان الخ يمكن ان يجاب ايضا بان في البدل
تقرير المتبوع وهو المبدل منه وتقرير الحكم ايضا لكونه تكرير العامل
واما في التاكيد ففيه تقرير المتبوع فقط وهو المؤكد لا غير ففي البدل
زيادة تقرير ليس في التاكيد **قوله** يحصل تبعا وضمنا اي بحسب اصل
الكلام والا فهو المقصود بهذا النفي اذ هو انما يحسن المعنى
الزايد على اصل الكلام **قوله** ويحصل التقرير بالتكرير فانه الاخ
عبارة عن زيد فقد كرر زيد بمعناه واستشكل قولهم ان هذين
واحد المبني عليه هذا تغايرهما مفهوما قطعا فاجيب بان المراد
ان ما صدقهما واحد وفيه انهما قد يختلفان بالعموم والخصوص
فلا يكون ما صدقهما واحدا والصواب ان يجاب بان المراد انهما
واحد وان لم يكن الما صدق واحدا **قوله** لا كاشتمال الظرف
على المظروف اي لا يشترط خصوص ذلك بل اعم لان ذلك لا يكفي
بدليل قال فيه **قوله** بحيث يطلق ويراد به الخ اذ نظر نحو رايت
زيدا عمامته او ثوبه واستحسن الاسناد ان نحو ذلك من بدل الاشتمال
الغلط ومال الى انه من بدل الاشتمال والى انه لا يشترط في الا
ان لا يصح الاسناد الى كل منهما تامل **قوله** بخلاف ضربت زيدا اذا
ضربت حماره اذ لا يطلق زيد ويراد به حماره مجازا لعدم العلاقة
قال السيد وضربت زيدا غلامه فانه بدل غلط لان ضربت زيدا
مفيد لا يحتاج الى شيء اخر وكذا اقتل الامير سيافه وبنى الوزير
وكلاؤه وليس من بدل الاشتمال اذ شرطه ان لا يستفاد هو

Copyright © King Saud University